إنكار الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

نص السؤال

إنكار الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث

الجواب التفصيلي

ث(*)

هة:

بث.

لقا.

نها.

هة:

1) إجماع الأمة الإسلامية على تلقي مسند الإمام أحمد بالقبول، وجعله حجة وإماما يعول عليه عند الاختلاف - ينفي القول برده وإسقاط الاحتجاج به.

2) شرط الإمام أحمد في مسنده ألا يروي إلا عن الثقة العدل يدل على تشدده في الرواية وتحريه في قبول الحديث.

3) لا وجود للأحاديث الموضوعة بين دفتي المسند، وقول بعض أهل العلم بوجود أحاديث موضوعة فيه إنما هو من قبيل الوهم، وهو مردود بأقوال جمهور أهل العلم، وضعف بعض الأحاديث فيه لا يمنع الاحتجاج

يل:

به:

يم.

واه[1].

ين"[2].

ندا[3].

ليه[4].

فيه[5].

نية"[6].

ومما يدل على أهمية وقيمة المسند ما قام عليه من شروح وجهود في محاولة لتصفيته وتنقيحه وتبويبه، وأول من قام بهذا العمل الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله ابن المحب الصامت فرتبه على معجم الصحابة

عام 1351هـ، وجعله سبعة أقسام: قسم التوحيد وأصول الدين، وقسم التاريخ، وقسم الفقه، وقسم التفسير، وقسم الترغيب، وقسم الترهيب، وقسم القيامة وأصول الآخرة، وكل قسم من هذه الأقسام السبعة ي

ني"[8].

وقد أخرج كتاب المسند إخراجا آخر عالم محقق هو الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله وقام بعمل فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواضع الأحاديث، كالفهارس اللفظية، وفهارس الأعلام،

ين[9].

فيه[10].

لالة»[11].

سند[12] وحق لهم ذلك؛ كما قال الذهبي "فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه، وأما الحسان فما استوعبت فيه، بل عامتها إن شاء الله تعالى فيه(أي: موجودة فيه)، وأما الغرائب و

لم"[14].

اما"[15].

سنة"[16].

لح"[17].

لم.

ده:

نده.

لله"[18].

اعة"[19].

ال"[20].

تن.

لها.

ري"[21].

ري"[22].

رفة"[23].

سنة".

عه"[24].

ني[25].

طة.

مية.

ولاء[26].

يقول العلامة المعلمي اليماني: "أما تمحيص الروايات لمعرفة الصحيح من السقيم، والراجح من المرجوح، والناسخ من المنسوخ، فأحمد أرجح الأئمة في ذلك؛ لأنه أوسعهم رواية، وأعلمهم بأحوال الرواة، وعلل

سنده:

ننه"[28].

سننه[29]، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم أحمد في المسند كمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه؛ ليعتضد به ويعت

منه[31].

ران:

أولهما: أنه اكتفى بثلاثين ألف حديث من مجموع مليون حديث كان يحفظه[32]، فانظر إلى النسبة وقارن، وهذا ليس له إلا معنى واحدا، وهو أن الإمام أحمد اعتمد في تصنيفه للمسند على الانتقاء لا على الجم

الأمر الأخر: أن الإمام أحمد "لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبا من مائتين" كما يقول ابن كثير، وهذا يعني أن الإمام أحمد لم يكن همه الجمع، ولو أراد الجمع لما فاته أن يروي عن أحد م

جة"[33].

وقد فهم الذهبي هذا القول خطأ حين قال: "لنا أحاديث في الصحاح والسنن والأجزاء، وما هي في المسند"؛ لأن الإمام أحمد لم يقل أن ما ليس في المسند غير صحيح أو لا يحتج به، ولكنه يقصد الأحاديث المش

رجه[34].

منه[35].

فعه[36].

ثيرة.

به:

وع.

عم.

يب..."[37].

هما.

ريم"[38].

ديثا.

ديثا[39].

ليه.

كر»[40]. قال ابن حجر: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات بإسناد المسند أيضا، ونقل عن ابن حبان أنه قال: إن هذا الخبر باطل، وأفلح(يعني: أفلح بن سعيد) كان يروي عن الثقات الموضوعات.

وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي بهذا، وأخرجه من وجه آخر كما سيأتي، ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحي

حه.

ثبه[41].

مي.

رعة.

رب[42].

به.

هي[43].

ماء[44].

صة:

- المسند كتاب عظيم تلقته الأمة بالقبول، وشهد له المحدثون قديما وحديثا بأنه أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.
- اعتمد الإمام أحمد في تصنيفه للمسند على الانتقاء لا الجمع، ولو كان همه الجمع لما فاته أن يروي عن أحد من الصحابة.
- تتابع العلماء خلال العصور المتتابعة على الاهتمام بالمسند شرحا واختصارا وتبويبا، يدل على اهتمام العلماء به، ورفعة مكانته بين دواوين السنة المطهرة.
- لقد أجمع علماء المسلمين - سلفا وخلفا - على الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث بشروطها المعروفة عند أهل المصطلح.
- كان الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث لم يثبت منها في المسند غير ثلاثين ألف حديث، وهذا يعني أن الإمام أحمد انتقى مما يحفظ، وانتقاء الإمام يدل على أنه كان يتبنى منهجا في نقد الحديث، ونقد الحدي
- لا وجود للأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد، ومن قال بالوضع حكمه قائم على الوهم أكثر منه على التحقيق العلمي للأحاديث.
- أحاديث المسند كلها مقبولة يحتج بها؛ فالضعيف فيها دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره، وكلاهما مما يحتج به عند العلماء.

المراجع

1. (*) أضواء على السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م.
2. [1]. ط1، 1378هـ/ 1958م، ص369، 370.
3. [2]. ط2، 1392هـ/ 1972م، (1/ 173).
4. [3]. ط3، 1368هـ/ 1949م، (1/ 32).
5. [4]. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط 4، 1402هـ/ 1982م، ص2 بتصرف.
6. [5]. ط3، 1368هـ/ 1949م، (1/ 39).
7. [6]. ط2، 1428هـ/ 2007م، ص261.
8. [7]. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى، (2/ 265)، نقلا عن: السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م، ص135 بتصرف.
9. [8]. ط1، 1378هـ/ 1958م، ص377 بتصرف.
10. [9]. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م، ص136.
11. [10]. ط3، 1368هـ/ 1949م، (1/ 39).
12. [11]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي) كتاب: الفتن، باب: لزوم الجماعة، (6/ 322)، رقم (2255). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (2167).
13. [12]. ط3، 1368هـ/ 1949م، (1/ 32).
14. [13]. ط3، 1368هـ/ 1949م، (1/ 39).
15. [14]. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م، ص129.
16. [15]. ط2، 1428هـ/ 2007م، ص261.
17. [16]. ط2، 1428هـ/ 2007م، ص260.
18. [17]. ط1، 1420هـ/ 1999م، ص35.
19. [18]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 292).
20. [19]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 308).

2. [20]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 309).
2. [21]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 292).
2. [22]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 293).
2. [23]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 294).
2. [24]. كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتاب: العلمية، بيروت، ط 1، (1/ 296، 295).
2. [25]. بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (11/ 198).
2. [26]. بيروت، ط1، 1404هـ/ 1984م، (1/ 63) بتصرف.
2. [27]. التنكيل بما في كتاب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني، تحقيق: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، 1406هـ، (1/ 164).
2. [28]. سنا، ص9.
3. [29]. مصر، ط3، 1426هـ/ 2005م، (1/ 250).
3. [30]. عمان، ط1، 1412هـ، 106.
3. [31]. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م، ص512، 511.
3. [32]. بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (11/ 187).
3. [33]. طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (1/ 143).
3. [34]. القاهرة، ط1، 1378هـ/ 1958م،ص372.
3. [35]. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م، ص142.
3. [36]. بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (11/ 328).
3. [37]. بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، ص107، 106.
3. [38]. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط 4، 1402هـ/ 1982م، ص1، 2.
4. [39]. القاهرة، ط2، 1392هـ/ 1972م، (1/ 172).
4. [40]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسندالمكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، (15/ 212، 213)، رقم (8059). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
4. [41]. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط 4، 1402هـ/ 1982م،ص37: 39 بتصرف.
4. [42]. القاهرة، ط1، 1378هـ/ 1958م، 373، 374.
4. [43]. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، 1989م، ص134.
4. [44]. القاهرة، ط1، 1378هـ/ 1958م، ص375.